أسواق مدينة تونس في عصر الدولة الحفصية[1]

٦٠٣-٩١٥هـ / ١٢٠٧-١٥١٠م

دكتور / متعب بن حسين بن وصيوص القثامي

الكلية الجامعية - جامعة أم القرى - بمكة المكرمة

تمهيد:

تميزت تونس بموقع تجاري ممتاز، فالبحر المتوسط يحيط بها من جهتي الشمال والشرق، وفي جنوبيها إقليم طرابلس الغربي، والصحراء الكبرى، وفي جنوبها الغربي بلاد الجزائر، ومساحتها تربو على مائة وستون ألف كيلو متر مربع[2]، وسمح هذا الموقع لها باتصال تجاري على البحر المتوسط، والصحراء الكبرى، وهي تشكل حلقة وصل مع (السودان الأوسط)، حيث المواد الخام المطلوبة بشدة في المدن الشمالية.

---

(١) تنسب الدولة الحفصية إلى أبي محمد عبد الواحد بن عمر أبي حفص الهنتاني، تولى على أفريقيا سنة ٦٠٣هـ/ ١٠٧م، من قبل سلطان الموحدين «الناصر محمد بن يعقوب»، وتوفي بها سنة ٦١٨هـ/ ١٢٢٢م، وخلفه ابنه أبو زكريا يحيى الأول، الذي استقل بتونس عن حكم الموحدين، سنة ٦٢٥هـ/ ١٢٢٩م، ثم اتسعت دولته فشملته باقي أفريقية، والمغرب الأدنى، والتي عرفت فيما بعد بالدولة الحفصية، انظر: ابن خلدون (عبدالرحمن بن خلدون): العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت، ١٩٧٧م، جـ٦، ص١٩٨، ٢٧٥- ٢٧٦؛ أحمد أبو ضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق: لجنة من كتابة الدولة للشئون الثقافية والأخبار، تونس، ١٩٣٦م، ص١٥٢، ابن أبي دينار (محمد بن القاسم الرعيني) المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس، تحقيق: محمد شمام، تونس، (د.ت)، ص٤٩ .

(٢) حسن حسني عبدالوهاب: خلاصة تاريخ تونس (تونس، ٢٠٠١م)، ص ١٣١، الزركشي (أبو عبدالله، محمد بن إبراهيم): تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق: الحسين اليعقوبي، تونس، ١٩٨٨م؛ محمد العروسي: السلطنة الحفصية «تاريخها السياسي، ودورها في المغرب الإسلامي»، بيروت، ١٩٨٦م، ص١١٧ .

كما لعبت تربة البلاد التونسية، دورًا كبيرًا في إنتاج زراعي غني ومتنوع، فمن الحبوب بكافة أنواعها، إلى الأشجار المثمرة والفواكه، وقد مر بهذه البلاد العديد من الرحالة العرب والأجانب، فأسهبوا في وصفها ووصف أسواقها والحركة التجارية بها، كما أن علماء الجغرافية أيضًا، كان لهم إسهام في هذه الناحية[1]، كل هذه العوامل، أسهمت في ازدهار أسواق تونس الداخلية، والتي لا يمكن فصلها عن حركة التجارة الخارجية. كما ترك أثرًا واضحًا على معيشة التونسيين، فنعموا بشيء من الرخاء والثراء، والدليل على ذلك امتداد مساحة المدينة، وظهور العديد من القرى على مقربة منها، فتم استيعاب كافة النشاطات المختلفة من تجارية وزراعية وصناعية، لذلك بلغ محيط المدينة وأرباضها حوالي أربعة وعشرين ميلاً[2]. مما دفع إلى اتساع أسواق تونس لتغطية هذه المساحة الكبيرة، ودليل ذلك ما تم في عهد أبي زكريا الأول (٦٢٥-٦٤٧هـ/ ١٢٢٧-١٢٤٨م)، حيث شُيدت عدة «قيصريات»، وكان عنده من الصناع، وأصحاب المعارف، وأرباب البصر ما لم يكن عند غيره»[3]، وكانت سياسة السلطان أبي زكريا، أساسًا متينًا لتحقيق ذلك الاستقرار، وأكد على ذلك الزركشي قائلاً: «صلحت به البلاد، ورخت الأسعار، وأمنت الطرق، وجمع من الأموال والسلام ما لم يجمعه أحد»[4].

وفي عهد أبي يحيى الثاني أبي بكر (٧١٨-٧٤٧هـ/ ١٣١٨-١٣٤٦م)، بلغت مدينة تونس، مرحلة هامة جدًا، فزاد عدد حوانيت العطارة بها عن

---

(١) البكري (أبو عبيد): المُغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب، بغداد، (د.ت)، ص٧-٨، ابن سعيد (أبو الحسن، علي بن موسى): كتاب الجغرافيا، تحقيق: إسماعيل العربي، الجزائر، ١٩٨٢م، ص٥؛ حسن حسني: مرجع سابق، ص١١.

(٢) ابن سعيد: مصدر سابق، ص٩٥، ١٤٣.

(٣) ابن قنفذ (أحمد بن الحسين): الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق: محمد الشاذلي؛ عبد المجيد التركي، تونس، ١٩٨٦م، ص١١٢-١١٣.

(٤) تاريخ الدولتين، ص٥٥.

سبعمـائة حانوت، وأكثر من مائة وعشرين طاحـونة، تقوم بطحن ما يربو على أربعة آلاف «قفيد»[١] من القمح كل يوم[٢] .

وقد قسم المحتسب الأسواق حسب مجالاتها، وبذلك وضحت الأسواق، والتي بدأت من مـركز المدينة في اتجـاه الأطراف، حيث يزداد التعـامل مع أهل القرى، القادمين للعاصمة لبيع منتجاتهم، وسهلت هذه الطريقة - أيضًا- مهمة إدارة السوق، وسهل أمر المراقبة، والجباية، وسرعة التدخل وقت الأزمات.

ولاشك أن حـركة الأسـواق تأثرت- إمـا سلبًا أو إيجـابًا- بالوضع العـام للدولة لـلدولة، والتي بدورها تـأرجـحت بين الاسـتـقـرار والرخـاء، وبين الاضطراب والفوضى[٣] .

١- نشأة الأسواق:

ظهرت الأسواق إلى الوجـود، عندما لجأ الإنسان إلى نظام المقايضـة، لتبادل حاجياته اليومية، ثم أصبحت من الضرورات خاصة لأهم المدن، وكانت تُقام عند ملتقى الطرقات الرئيسية[٤] . وعندما فتح المسلمون إفريقية، وجدوا الأسواق في مـدنها مـنتشـرة حـول الكنائس[٥] . لذلك عندمـا أنشأ المـسلمون مـدنًا هناك

---

(١) القفيد: من أدوات المكاييل والموازين، تساوي ستة عشر ويبة، وتنقسم الويبة إلى اثني عـشر صاعًا. انظر: روبار برنشفيك: إفريقية في العهد الحفصي، تعريب: حمادي الساحلي، بيروت، ١٩٨٨م، جـ٢، ص٢٦٢ .

(٢) ابن الشماع (أبو عبد الله، محمد بن أحمد): الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق: الطاهر المعموري، (ليبيا، تونس)، ١٩٨٤، ص٩١ .

(٣) استـمر عصـر الدولة الحفصـية ما يقـارب الثلاثة قرون، وزاد عـدد سلاطينها عن الخـمسـة والعـشرين، اتسم بعضـهم بالقوة، وبعـضهم بالضـعف، ولمزيد من التفـاصيل، انظر: تاريـخ ابن خلدون، الزركشي: مـصدر سابـق، ابن قنفذ: مـصدر سـابق، زامبـاور: معجم الأنسـاب والأسرات الحـاكمـة في التاريخ الإسـلامي، أخرجـه: زكي محمد حـسن، وحسن أحمـد محمود، وآخـرون، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ص١١٤- ١١٧ .

(٤) محمد عبد الستار عثمان: المدينة الإسلامية، الكويت، ١٩٨٨م، ص٢٥٢ .

(٥) عبد الواحد ذي النون طه: الفتح والاستقرار العـربي الإسلامي في شمال أفريقية والأندلـس، بغداد، ١٩٨٢، ص٢٠٣-٢٠٤ .

خصصوا للأسواق مواقع حول المساجد[1] . والجدير بالذكر أن والي الدولة العباسية على القيروان (يزيد بن حاتم المهلبي ١٥٥-١٧١هـ/ ٧٧١-٧٨٧م)، جعل لأسواق المدينة ترتيبًا وتنسيقًا خاصًا، حيث جعل لكل صناعة مكانًا خاصًا بها[2]، ثم لم يلبث أن طبق هذا النظام على مدن إفريقية أخرى، مثل: تونس، وصفاقس، وسوسة، وطرابلس[3] .

وفي عصر الدولة الحفصية، استمر الترتيب المنظم للأسواق بأنواعها، في مدن إقليم إفريقية، فكانت الأسواق تتخذ شكل الدكاكين المتلاصقة صفًا متصلاً، يقابله صف آخر على نفس النسق، يفصل بينهما ممر معقود سقفه بالآجر، أو الحجارة، وأمام صف الدكاكين، توجد مصطبة قصيرة تمتد على ناحيتي السوق، يجلس عليها المتسوقون[4] .

وقد تدخلت الدولة في بناء الحوانيت والدكاكين، وكرائها للتجار، وكان عمال الدولة يقومون بالإشراف على الكراء، ويثبتون المبلغ في عقود خاصة يحتفظون بنسخ منها[5] . وكان الهاجس الأمني هو الأولى عند الحفصيين، لذا حظيت الأسواق، وحوانيت التجار، بحماية خاصة، فعينت الدولة حرسًا ليليًا مهمته السهر على حفظ تلك الأسواق، واستعان أولئك الحراس بالكلاب المدربة، للقيام بوظائفهم، وفي حال وقوع حادثة سرقة يتعرض المكلفون بحراسة ذلك المكان إلى المساءلة، وإذا أدينوا بالتقصير تحل بهم عقوبات قاسية كالسجن والجلد[6] . ونتيجة لذلك شهدت الفترة

---

(١) محمد عبد الوهاب خلاف: تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس، الكويت، ١٩٨٤م، ص١٩ .

(٢) ابن عذاري (أبو العباس، أحمد بن حمد المراكشي): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: كولان؛ ليفي برفنسال، بيروت، ١٩٨٣م، جـ١، ص٦٨ .

(٣) البكري: مصدر سابق، ص ٢٥-٢٦؛ الإدريسي (محمد بن عبدالله): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مصر، ٢٠٠٤م، جـ١، ص٢٩٧ .

(٤) حسن حسني: ورقات عن الحضارة العربية بأفريقية التونسية، تونس، ١٩٧٢م، جـ١، ص٥٨، ٧٢ .

(٥) إبراهيم عبد القادر بوتشيش: الأسواق في المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط وتنظيماتها ومعطياتها الاجتماعية، بيروت، ٢٠٠٢م، ص١٠٢ .

(٦) المرجع نفسه، ص١٠٤ .

محل الدراسة أزمنة ازدهار وانتعاش مرتبطة - بالطبع- بعهود الاستقرار السياسي، فـ «نام الناس في... على مهاد العافية، واكتسبوا الأموال»[1] .

إن مسألة تتبع كل أسواق تونس في هذه الفترة، من الصعوبة بمكان، لكننا سنقسمها إلى مجموعات رئيسية، حسب نوعية السوق، والبضائع التي تباع في كل منها.

أ- أسواق المواد الغذائية:

ربما يكون هذا النوع من الأسواق، أكثرها عددًا وأوسعها انتشارًا؛ لأن وجودها ضرورة، وعددها مرتبط بمدى الكثافة السكانية في الحي، وربما ارتبطت بمواقع العمل، أو المدارس والمساجد، وأحيانًا بأماكن تجمع الجنود، وحتى قريبًا من ساحات الحروب والصراعات العسكرية .

تعددت أنواع الحرف فتعددت تبعًا لها أنواع الأسواق، فهناك: الشواء، والطباخ، والهراس، والزيات، والخضار، والكيال، والسقاء، والشراب، وغيرها وتميزت هذه الأنواع بغلبة الطابع الريفي عليها، فضعف تطبيق القواعد الصحية المطلوبة عليها[2] . من أجل ذلك كان المحتسب- ومعانوه- يبذلون جهودًا كبيرة من أجل مراقبتها، وكان بعض أصحاب الشواء، يعدون اللحم لشيه أو طبخه، دون غسله أو التأكد من صلاحيته، كما أن الهراس ربما ألقى اللحم في القدر دون غسله أو طبخه، أو التأكد من صلاحيته. فيما كان «الزياتون» ينطلقون بدوابهم من الفندق الخاص بهم في المدينة، سالكين أزقة المدينة للترويج لبضاعتهم، وقد تنبه بعض القضاة لذلك، فمنعوا استعمال مكاييل الزيت وقلاله وأزياره لعدم نظافتها[3] .

---

(١) ابن قنفذ: مصدر سابق، ص١١٢ .

(٢) محمد حسن: المدينة والبادية بأفريقية في العهد الحفصي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماع، تونس، ١٩٩٩م، جـ١، ص٤٩٦ .

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: المالقي (أبو عبدالله محمد) في أدب الحسبة، تحقيق: حسن الزين، بيروت، ١٩٨٧م، ص٥٠ وما بعدها.

ومـادمنا في الحديث عن الزيت فـلابد من الإشـارة إلى أن تونس محـاطة ببساتين يكثـر فيها زراعة الزيتـون، ولا تبعد عن المدينة أكثر من أربعـة إلى ستة أميال، لـذلك يُجلب إنتاجها إلى العـاصمة لتسـويقه[1]، فلا عجب- إذًا- أن يتوفـر الزيت وترخص أسعاره، حـتى وصل الرطل منه إلى درهم أو درهمين، وربما ارتفع في أيام الأزمات إلى دينار أو دينارين[2] . وتكلفت وجبة عشاء في هذه الأسـواق درهمًا، ورطل التين بدرهم أيضًـا[3] . وفي هذه السـوق سبـعة وأربعون حانوتًا لبيع السماط[4] .

وفي مدينة تونـس أيضًا، سوق «فندق الغلة» يُبـاع فيـها، كل ما له عـلاقة بالغلال بشـتى أنواعها[5] . فيُجـلب إليها القمح، خـاصة من مناطق: أوربس وباجة، ونكاوس[6] . وكان قـمحهـا في غاية الجـودة، ومنه كان يُصنع الخـبز بتونس في غاية الجـودة، أبيض مخبوز كمـا يجب، إلا أنه لا يُصنع من الدقيق فقط، بل يُخلط بالسميد، ويعـالج بكامل العناية. . . ومن عادة التجار والصناع وغيـرهم من سكان المدن أن يتناولوا في النهار طعامًـا خشنًا. من دقيق الشعـير

---

(١) الحسن الوزان: وصف أفـريقيا، تعريب: مـحمد حجي؛ مـحمد الأخضـر، بيروت، ١٩٨٣م، جـ٣، ص٧٧؛ الحشائشي، محمد بن عثمان: العادات والتقاليد التونسية، دراسة وتحقيق: الجيلاني بن الحاج يحيى، تقديم: محمد اليعلاوي، تونس، ١٩٩٤م، ص٣٨١ .

(٢) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٥٦٤ .

(٣) لمعرفة المزيد عن هذه الأسعار، انظر: المرجع السابق، جـ١، ص٥٦٤ .

(٤) المرجع نفسه، والجزء والصفحة .

(٥) الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٨١ .

(٦) أوربس: مدينة عتيقـة، من بناء الرومان، في سهل خصب منبسط، سهلة السقي، يزرع فيهـا القمح والشعير، وتكثر فيها الماشية، لذلك فغالب أهلها يعملون بالزراعة أو الرعي، وهي إلى الجنوب من تونس، تبعد عنها مسـافة مـائة وتسعين ميـلاً؛ أما باجـة: فهي مـدينة رومانية أيـضًا، محـاطة بسور، أرضـها تنتج الكثـير من الحبوب، وفيـها بعض الصناعات خاصة النسـيج، وتبعد عن البحر المتوسط بمـسافة خمسة وعشـرين ميلاً، وعن مدينة تونس، أكثر من ثمانين ميلاً. ونكاوس: ثالثـة هذه المدن، بناها الرومان، تبعد عن البحر المتوسط مسافة ثمانين ميلاً، ويجري بالقرب منها نهر، ينبت على ضفتيه أشجار التين والجوز، ولها سهول يجود في زراعتـها القـمح، كمـا تنتج أرضهـا الورد والقرنفل وغـيرها. انظر: الحـسن الوزان: مصدر سـابق، جـ٢، ص٥٣، ٦٥-٦٦ .

الممزوج بقليل من الماء الخاثر كالصمغ، ويضاف إليه من الزيت أو عصير الليمون الحامص أو البرتقال، يحتسون هذا العجين نيئًا قليلاً دون مضغ، ويسمونه «البسيس» وهو كريه[١] .

وكما سبقت الإشارة، فمن الغلال التي تباع في هذه السوق، «الشعير» حيث يُصنع منه طعام يسمونه «البازين»[٢] .

وفي سوق الأغذية هذه تُباع - أيضًا- الطيور، كالدجاج، والحمام، ووسائل الصيد الخاصة بها، كما يُباع العسل والسمن والبقول وغيرها[٣] .

ومن الحرف الأخرى المرتبطة بالأغذية «السفاجون» وهم الذين يحضرون الإسفنج ويُعدونه للأكل، حيث يخلطونه بالسمن أو العسل، وقد يُؤكل مع غذاء آخر مستساغ يسمونه معذبة، وكان هؤلاء يجوبون طرقات الأسواق، يروجون لبضاعتهم[٤] .

ويبدو أنه كان في تونس سوق «مركزي» لبيع الفواكه، وبهذا الاسم عرفت، ومكانها شرقي جامع الزيتونة[٥]، وكانت تُجلب إليها الفواكه، التي تنتجها بساتين تونس على اختلاف أصنافها[٦]، وأقيم بهذه السوق فندق «الزبيب»، حيث يضم بضعة حوانيت مخصصة لبيعه[٧] .

وتحفل مصادر عصر الحفصيين بأسماء أسواق عديدة، اقتصرت على بيع المواد الغذائية والمأكولات على مختلف أنواعها، فهناك سوق اللبن الحامض[٨]،

---

(١) الحسن الوزان: مصدر سابق، جـ٢، ص٧٥-٧٦ .
(٢) المصدر نفسه، جـ٢، ص٧٦ .
(٣) الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٨١ .
(٤) محمد حسن: مرجع سابق، جـ٢، ص٤٩٧ .
(٥) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٥٣٣ .
(٦) الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٨٤ .
(٧) محمد حسن: مرجع سابق ، جـ١، ص٥٥٥ .
(٨) الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٨٤ .

والذي غالبًا ما يستخدم دواءً لبعض الأمراض، ولم تقتصر هذه السوق على بيع هذا النوع من اللبن، بل يُباع فيها الحليب، واللبن بأنواعه[١] .

وفي العيدين وشهر رمضان وفي المناسبات السعيدة - كحفلات الزواج- يُقبل الناس على شراء الحلوى[٢] .

ب- سوق الملابس:

أما الأسواق المخصصة لبيع الملابس ولوازمها، فمنها «سوق الحرائرية» وتتكون من اثنين وعشرين حانوتًا وهو شمال جامع الزيتونة[٣]، ومما يُباع فيها الحرير «السفساري»[٤]، والبرانس السوستية الصيفية، و«الفوطة»، و«التفريطة»[٥]، وغيرها من أنواع الأقمشة[٦] .

وبالقرب من هذه السوق، سوق أخرى مختصة ببيع الصوف، وعدد حوانيتها يُناهز العشرين[٧]، وتعتمد صناعة أغطية الأسرة، على ذلك الصوف[٨]، ومن الصوف الغليظ الأبيض، يُصنع «اللبود»، والذي بدوره يدخل في صناعة القلانس الطوال، وأحيانًا تُصنع منه الخفاف والدروع[٩] .

(1) Goitein, S.D. Amediterranean Society, the Jewish Communities of the Arab Word as Portrayed in the Douments of the Cairo Geniza 969-1250, Volume 4, University, of California, 1967, p. 25 .

(٢) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٣٧٦ .

(٣) المرجع نفسه، جـ١، ص٥٥٣ .

(٤) السفساري: رداء تلتف به المرأة عند خروجها من البيت. الحسن الوزان: مصدر سابق، جـ٢، ص٧٨؛ العمري (ابن فضل الله): مسالك الأبصار، تحقيق: مصطفى أبو ضيف، المغرب، ١٩٨٨م، ص٩٨؛ الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٨٠، حاشية ١٠) .

(٥) الفوطة: إزار ترتديه المرأة والرجل حول الخصر، فيغطي النصف الأسفل إلى الركبتين. التقريطة: نوع من المناديل، تغطي به المرأة رأسها. انظر: الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٨٠ .

(٦) الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٨٠ .

(٧) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٥٣٣ .

(٨) الحسن الوزان: مصدر سابق، جـ٢، ص٦٠ .

(٩) ابن الآبار (أبو عبيدالله، محمد بن عبدالله): الحلة السيراء، تحقيق: حسين مؤنس، القاهرة، ١٩٨٥م، جـ١، ص١٧٨؛ ابن رشيق (حسن القيرواني): أنموذج الزمان في شعراء القيروان، جمعه وحققه: محمد العروسي المطوي؛ بشير البكوش، تونس، ١٩٨٦، ص ٣٥٦؛ التجاني . (أبو محمد، عبدالله بن محمد): رحلة التجاني، تقديم: حسن حسني عبدالوهاب، تونس، ١٩٩١م، ص١٢٢؛ القلصادي (أبو الحسن الأندلسي): رحلة القلصادي: تحقيق محمد أبي الأجفان، تونس ١٩٨٥م، ص١٢٣ .

وفي سوق «الشواشية» كانت تُباع الخُلع التي يلبسها - عادة- أكابر الأعيان[1]، وكان هناك سوق خاصة ببيع أدوات الخياطة، من الإبر وغيرها، ويسمى «سوق الإبارين» ويقع شمال جامع الزيتونة[2] .

وكان هناك سوق لبيع «السمط» بها ما يزيد على خمسة وأربعين حانوتًا[3]. ومن خلال المعلومات التي وفرتها كتب الرحالة، نجد أن هناك سوق للقماش، حيث كانت تحتل صناعة وتجارة الأقمشة مكانًا خاصًا بها، عُرفت بـ (القيصرية)، قريبة من جامع الزيتونة، ولا تزال بقاياه تحمل الاسم نفسه[4] .

ومن أسواق الملابس سوق «الجبة»، وعدد حوانيتها خمسة عشر[5] . وفي غرب جامع الزيتونة سوق «الحاكة» وسوق «الشواشين»[6]، والذي احتل في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، المكان الذي كان يُسمى «سوق الرهادرة»[7]، وكان يُباع في تلك السوق، الكتان الذي يتم جلبه من بلاد الساحل، قال عنه ابن ناجي: «وسوق عندنا اليوم أصله للمخزن[8]، وكان خرابًا، وكان سوق الرهادرة للرعية، الذي هو الآن للشواشيين ومن معهم، أمر من مضى من السلاطين، ممن أدركنا أن يبني ذلك الخراب حوانيت، وينقل له أصحاب الرهادرة جبرًا، ونفذ ذلك، ومن أراد أن يسكن خارجه، ولو بقربه لا يُترك»[9] . ولأجل ذلك تم إنشاء سوق خاصة بالملابس القديمة، عوضًا عن الرهادرة، وهذه الأخيرة تسمى «ربض باب منارة»[10] .

---

(١) الحشائشي: مصدر سابق، ص٣٧٩ . (٢) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٥٥٣ .

(٣) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٥٥٣ . والسمط: نوع من الثياب تصنع من الصوف، والجمع: أسماط، القاموس المحيط، ص٤٧٤ .

(٤) عبدالعزيز الدولاتيلي: مدينة تونس في العهد الحفصي، تعريب: محمد الشابي؛ وعبدالعزيز الدولايتلي، تونس، ١٩٨١م، ص٦٨ .

(٥) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٥٥٣ . (٦) المرجع نفسه، والجزء، والصفحة .

(٧) سوق الرهادرة، اختصت ببيع الملابس المستعملة .

(٨) المخزن، مصطلح استخدم في المغرب للدلالة على الأراضي الخاضعة لسلطة الدولة .

(٩) ابن ناجي (عبدالرحمن بن محمد الدباغ): معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تونس، ١٣٢هـ جـ٢، ص٣٧، ٩١، ١٨٥ .

(١٠) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٥٥٣ .

وبسبب خصوصية المجتمع المسلم، والمدينة الإسلامية، كان في بعض المدن- الرئيسية منها- أسواق خاصة ببيع ملابس وحاجيات النساء، وكان في تونس واحد منها، عُرف بـ (سوق النساء)[1] على مقربة من سوق أخرى تُعرف بـ (الريع)، ويتوفر فيها كل ما يخص النساء، من ملابس وحُلي الذهب والفضة، ولوازم العرائس (السراويل، والفرملة، والجبائب)، ويكون البيع فيها إما عن طريق «الدلالة»، أو الحوانيت المنتشرة في السوق[2] .

ب- سوق العطارين:

اهتمت هذه السوق بصناعة العطورات وبيعها، وتوفير المواد المرتبطة بها، وربما اتسع نشاطها فشملت بيع بعض المواد الغذائية، وقد وصل عدد حوانيت العطارة إلى سبعمائة حانوت، تمتد على الممر الكبير المحاذي لجامع الزيتونة[3]، وكان يدير هذه السوق «أمين العطارين»، حيث كان مقره - في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي- خارج باب منارة[4] .

ويبدو أن هذه السوق كانت مزدهرة، رغم كثرة عدد حوانيتها، وقد بين أحدهم السبب فوصف نساء تونس قائلاً: «لا يشتغلن بغير زينتهن وعطرهن، حتى أن العطارين هم دائمًا آخر من يغلقون دكاكينهم[5]، وأيضًا ارتبط هذا النوع من التجارة بالاستيراد من العالم الخارجي، فكان العطارون يتسابقون على السلع القادمة من المدن الأوربية، ويحاولون شراءها قبل أن تدخل إلى أسواق تونس، وهم ملازمون لفنادق «النصارى» الواقعة بباب البحر، لعلهم يظفرون بكل جديد قادم[6] .

---

(١) محمد حسين: مرجع سابق، جـ١، ص٥٥٣ .

(٢) الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٨١ .

(٣) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٤٩٣، ٥٥٣ .

(٤) ابن الشماع: مصدر سابق، ص٩١\ ابن أبي دينار: مصدر سابق، ص١٤٤ .

(٥) الحسن الوزان: مصدر سابق، جـ١، ص٧٨ .

(٦) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص١٨٤-١٨٥ .

ومن نافلة القول: إنه كان يُباع في هذه السوق، ما له علاقة بالعطور، مثل: مياه الياسمين، والورد، والعنبر، والعود القماري، والحناء، والمسك، وحنوط الأموات كالكافور والسدر، وخلافه[1] . وكان أكثر العطارين يبيعون سلعهم في قوارير طويلة الأعناق[2] .

جـ- سوق الدباغين:

ومن الأسواق التي أسهمت بدور كبير، في حركة التجارة الداخلية والخارجية سوق بيع الجلود وصناعتها، والمعروف باسم «الدباغين»، وكان بعض الناس يطوف على الجزارين، ويجمع جلود الحيوانات المذبوحة بعد دبغها[3]، وكانت حوانيت الجزارين تُعد بالمئات[4]، كما اشتهرت مدينة «أوجلة»[5] بتصدير الجلود إلى تونس، وكذلك فعلت مدينة «زويلة»[6]، وإليها ينسب الجِلْد الزويلي[7]، كما لا يفوتنا أن ننسى «غدامس»[8]، والمشهورة بالجلود المفضلة لدى الدباغين والخرازين[9] . وإذا وردت تلك الجلود إلى بلاد تونس، دُبغت

---

(١) الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٧٩ .

(٢) عبد العزيز الدولايتلي: مرجع سابق، ص٧٠ .

(٣) ورد اسم إنسان يقوم بهذا العمل، وهو «هلال عياد»، المتوفى سنة ٦٦٥هـ/ ١٢٦٦م».

(٤) الزهري (أبو عبدالله ، محمد بن أبي بكر) كتاب الجغرافية، تحقيق: محمد حاج صادق، القاهرة، (د.ت)، ص١٠٩ .

(٥) أوجلة: مدينة تقع جنوب برقة، تتبعها قرى كثيرة، وأرضها خصبة تكثر فيها زراعة الأشجار المثمرة والفواكه، وتكثر بها الأسواق، نظرًا لوقوعها على أول درب بلاد السودان. ابن حوقل (أبو القاسم محمد بن علي البغدادي): صورة الأرض، ص٧٠؛ الإدريسي: مصدر سابق، جـ١، ص٣١١ ؛ ياقوت (ياقوت الحموي) : معجم البلدان: جـ١، ص٢٧٦؛ الحميري (محمد بن عبدالله بن عبدالمنعم)، مصدر سابق، ص٦٤؛ الحسن الوزان: مصدر سابق، جـ٢، ص١٠٩ .

(٦) زويلة: اسم يطلق على مكانين في أفريقية، أحدهما - وهو المقصود هنا- من «أطرابلس» بين المغرب والقبلة. ياقوت: معجم البلدان، جـ٣، ص١٦٠ .

(٧) اليعقوبي (أحمد بن يعقوب): البلدان، مطبوع على هامش كتاب الأعلاق النفيسة، ليدن، ١٨٩٣م، ص١٢٧ .

(٨) غدامس: مدينة كبيرة، سكانها مسلمون من البربر، وجُل معاشهم قائم على التمر والتجارة، وبينها وبين طرابلس مسيرة عشرة أيام. انظر: البكري: مصدر سابق، ص١٨٣؛ مؤلف مجهول: الإستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق: سعد زغلول عبدالحميد، بغداد، ١٩٨٦م، ص١٤٥؛ ابن سعيد: مصدر سابق، ص١٢٧ .

(٩) ابن سعيد: مصدر سابق، ص١٢٧ .

بأنواع متعددة من أدوات الدباغة، منها: زبل الحمام[١]، وأوراق نبات القرظ[٢]، وكذلك أوراق نبات القرمز[٣] . ويمارس الدباغون عملهم على ضفاف الأنهار، وبعيداً عن الأحياء السكنية[٤]، حتى لا يتضايق الناس من الروائح الكريهة التي تنبعث من عملية الدباغة، لكن هذا لم يمنع من إنشاء بعض المدابغ داخل المدينة[٥]، بل كان في مدينة تونس مركزاً للدباغة، وكان القسم الأكبر من إنتاجها يصدر للخارج[٦] .

وبعد انتهاء صناعة المادة من الجلد، يتم تسويقها في السوق الخاصة بها، فكان هناك سوق للسراجين، تباع فيه سُرج الخيل بأنواعها المذهبة، والمطرزة بالفضة، وأنواع من «كسبات العساكر»[٧]، وأخرى للخرازين، وثالثة للبلاغين- أو البلاغجية[٨]، وكانت هذه قرب «ربض باب الحديد»[٩] . وكان بعض صُناع الجلود يتولون بيع منتجاتهم في محلاتهم التي يصنعون فيها، وشاركهم في ذلك حرفيون وصُنّاع آخرون، فكأنهم جمعوا بين حرفتي الصناعة والتجارة[١٠] . ومما

---

(١) إبراهيم حركات: النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى، المغرب، ١٩٩٦م، ص٧٥ .

(٢) عبداللطيف البغدادي: الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، تحقيق: أحمد غسان سبانو، دمشق، ١٩٨٣م، ص٣٢ .

(٣) ابن حوقل: مصدر سابق، ص٧٢ .

(٤) الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب، نشر: محمد حجي وآخرون، بيروت، ١٩٨١م، جـ٨، ص٤٤٦ .

(٥) إبراهيم حركات: مرجع سابق، ص١١٢؛ عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب، القاهرة، ١٩٨٣م، ص٢٢٩ .

(٦) الدولاتيلي: مرجع سابق، ص٦٩ ؛

Amari, Michael: I diploma Arabi Del R. Archivio Fiorentinno, V, 1 Fir enz, le monnier, 1863, pp, 48, 60, 63 .

(٧) الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٨٢، ٤٨١؛ الدولاتيلي: مرجع سابق، ص٦٩-٧٠، وكسبات العساكر: نوع من لباس الجند، خاص برتبة معينة، ويكون مطرزاً. انظر: الحشائشي: المصدر نفسه، ص٣٨١، حاشية (٢).

(٨) الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٨٢ .

(٩) الحشائشي: المرجع نفسه، ص٤٨٢؛ الدولاتيلي: المرجع السابق، ص٦٩ .

(١٠) الدولاتيلي: مرجع سابق، ص٦٩ .

يُصنع من الجلود ويُباع بالطريقة المشار إليها: النعال، والخفاف، والأقراف، والمداس[١] . واشتهرت سوق «الصبابطية» بصناعة وبيع نوع من الأحذية، حمراء اللون، ترغبها طائفة من «البلديين» المتأصلين في تونس[٢] .

ومن الأسواق التي ارتبطت بالصناعات، سوق الصابون، وسوق «الصفارين» وسوق «النجارين» وسوق «القفالين»، وفي أطراف المدينة أقيم سوق للحدادين قريب من باب الجديد[٣] . وسوق الحلفاويين داخل الأسوار، حيث تُصنع وتُباع أنواع الحبال، والقفاف، و«بطاش الجمال»[٤]، و«الشبائك»[٥] .

وهناك أسواق أقيمت خارج أسوار المدينة، منها: سوق القلالين، وسوق صناع الحصر[٦]، ومنها سوق «النحاس» التي يُباع فيها الأطباق والقدور والمواعين المصنوعة من النحاس[٧]، وكان في خارج باب «علاوة» مسلخ وإلى جواره سوق «رحبة الغنم» والتي تُباع فيها الماشية بأنواعها، حيث لك نوع جزء خاص به، يفصله عن غيره مجموعة من الألواح، فهناك البقر، والغنم، والجمال، والمعز، وكان الدلالون ينشطون في هذه السوق، وإن كان ما يتقاضونه وُصف بأنه أجر زهيد[٨] .

والجدير بالذكر أن الفترة موضع الدراسة، شهدت انتشار الموسيقى وازدهار الموشحات الأندلسية، وظهور الطرق الصوفية التي تمارس العزف على الآلات،

---

(١) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٤٨٧ .

(٢) الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٨٢؛ والبلديون مصطلح أطلق على اليهود القادمين من الأندلس، والذين استقروا في تونس.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٨١ .

(٤) بطاش الجمال: نوع من نسيج يُصنع من الحلفاء، يوضع على ظهور الجمال ليقيها أذى الأحمال التي تحملها. انظر: الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٨٦، حاشية (١) .

(٥) جمع مفردها «شبكة»، وهي نسيج من الحبال المشبكة، يوضع فيها الصوف أو التبن. المرجع السابق، ص٣٨٦، حاشية (٢).

(٦) الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٨٦ .

(٧) نفسه، ص٣٨١ .

(٨) الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٨١، ٣٨٤-٣٨٥؛ محمد حسن، جـ١، ص٢٣٢، ٤٨٥ .

واشتد ولع التونسيين بالموسيقى، والتي لم تكن قاصرة على الرجال، بل شاركتهم النساء في ذلك، وبرز منهن مغنيات، وبرعن في استعمال آلات الموسيقى كالعود، والطنبور، والمزمار، وغيرها، وكان لهجرة الأندلسيين أثرها الواضح في تطور العزف والغناء، وإدخال آلات جديدة لم تكن معروفة للتونسيين مثل البوق[١]، لذلك نمت صناعة اللآلات الموسيقية، وخُصص لها سوق إلى الشمال الغربي من جامع الزيتونة، أطلق عليه «زقاق العزافين»[٢] .

ومن الأسواق التي ارتبطت بالصناعة، سوق «الصاغة والصرافين» وتُعد من أهم أسواق تونس، وهي - مثل بقية الأسواق- في محيط جامع الزيتونة، وجُل العاملون فيه من اليهود، حيث برعوا في صياغة الحُلي، وسك النقود، والصيرفة[٣]، وكانوا يقومون بتسهيل عملية تبادل العملات[٤]، خاصة للتجار الوافدين من خارج البلاد[٥]، وكثيراً ما يكون عملهم هذا مخالف للنظام، لأنهم لا يتركون للتجار فرصة تبديل العملة من خلال «دار السكة»، وهي الجهة الرسمية المخولة بذلك[٦]، بل مارس أولئك اليهود الربا، وتعاملوا به، خاصة مع التجار غير المسلمين[٧]، إلا أنهم كانوا يقيدون ما تم إقراضه للتجار[٨] . ولا يفوتنا أن نشير إلى سوق «الكتاب»، والذي كان من جملة الأسواق المحيطة

---

(١) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٤٨٨-٤٨٩ .

(٢) عبدالله الترجمان: تحفة الأريب في الرد على أهل الصليب، تحقيق: الطاهر المعموري، تونس (د.ت)، ص ٢٠؛ محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٤٨٨-٤٨٩ .

(٣) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٤٩١ .

(٤) إحسان عباس: العرب في صقلية، القاهرة، ١٩٥٩م، ص٧٥ .

(5) Goitein: Bankers Accounts form the eleventh Country A.D. (JESHO) Vix. 1966, p. 33.

(٦) الحكيم (أبو الحسن، علي بن يوسف): الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق: حسين مؤنس، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٩٥ .

(٧) الونشريسي: مصدر سابق، جـ٥، ص٨٢ .

(8) Ben Sassan, M. Varieties of inter - Communal Relation in the Geonic Period in Daniel Franked, the Jews of Medieval Islam, (Leden, 1995), p.272.

بجامع الزيتـونة، ويتم البيع فيه عن طريق المزاد، حـيث يشرع الدلال في النداء على الكتاب، بعـد أن يقدم أحد العـارفين بالعلم والكتب سعرًا أوليًـا، وهو ما يسمونه «الاستفتاح»[١]، ويكون ذلك على باب حانوت الكتبي[٢]، وعلى مقربة منه، سوق «المسفرين» وهم الذين يجلدون الكتب[٣] .

وغير بعيد عن هذه السوق أيضًـا، سوق أخرى خاصة «بالشماعين»، وهي مبـحاذاة سوق العطاريـن السالفة الذكـر، وفيهـا يُصنع ويُباع الشـمع، ويصدر الفـائض منه إلى الخارج، وكـانت الثـريات- سواء مـا كان منهـا في المنازل أو المساجد- بأمس الحاجة إلى تلك المادة[٤] .

ومن الملاحظ أن مـحـيط جامع الـزيتونة، هو مـنطقة الأسـواق في مـدينة تونس، لذلك كانت تُقام فيها سوق يوم الجمعة، وحملت هذه السوق اسم ذلك اليوم المبارك، وكان الباعة يستقبلون المصلين إثر انصرافهم بعد قضاء الصلاة، كل يبيع ما عنده من سلعة، فهناك المواد الغذائية (الفول، والجوز، وغيرها)، وهناك أيضًا الأقمشة، والقلال، والأقـفال، وكان الدلالون ينادون على السلع بمختلف أشكالها[٥] .

وإذا أمعن النـظر في المصادر، تبين لنا أسـماء وأنواع أسواق أخـرى بعضـها دائمة، والبعض الآخر مؤقت، وهو مرتبط بيوم معين، أو موسم محدد، وهكذا، أما الأسواق الدائمة، فهي التي كانت تُعقد كل يوم، وفي مكان ثابت، ومنها تلك التي أشرنا إليها آنفًـا، أما الأسواق الأسبوعية، فهي التي تُعـقد في يوم محدد من كل أسبوع، وتتميز بتوافد أهل القـرى والأرياف إليها، إما بائعون أو مشترون[٦] ،

(١) الونشريسي: مصدر سابق، جـ٧، ص٣٨ .

(٢) الحشائشي: مرجع سابق، ص٣٨٢ .

(٣) المرجع نفسه، والصفحة، حاشية (٤)؛ محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص١٧٢ .

(٤) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٤٩٣ - ٤٩٤ .

(٥) الحشائشي: مـرجع سـابق، ص٣٨٦؛ عطا أبو رية: اليـهود في لـيبـيا وتونـس والجزائر، القـاهرة، ٢٠٠٥م، ص١٥٣ .

(٦) الإدريسي: مصدر سـابق، جـ٢، ص٢٥٥ .

على أن بعض الأسواق كانت موسمية، وأخرى سنوية، بمعنى أنها لا تقام إلا مرة واحدة في السنة، وكانت بعض الحوانيت عبارة عن ورش- إن صح التعبير- حيث تتم فيها صناعات يدوية، ومن ثم بيع تلك المصنوعات في الحانوت نفسه فيما اقتصرت حوانيت أخرى على بيع السلع فقط، سواء كانت مصنوعة محليًا، أو مستوردة من الخارج[1] ، مع ملاحظة أن الحوانيت التي تستخدم للصناعة، تكون غالبًا أكثر اتساعًا من تلك المعدة للبيع فقط، لحاجة الأولى لعدد أكبر من العاملين، ومساحة أكبر لوجود آلات الصناعة ومستلزماتها[2] .

وفي مدينة تونس تنعقد كل أسبوع ثلاثة أسواق، في أيام مختلفة، وكان البدو يفدون من كل النواحي إليها، يبيعون ما معهم، ويشترون ما يحتاجونه من السوق، والمكان المفضل لمثل تلك الأسواق هو أبواب أسوار المدينة، وامتد الأمر حتى أصبحت بعض الأسواق تقام في البادية[3] .

إدارة الأسواق والعاملون فيها:

لابد لكل سوق من أناس يقومون على إدارتها، وتصريف أمورها، ومراقبتها، وحل مشكلاتها، فمن هم أولئك الناس؟!

أولاً: المحتسب (صاحب السوق):

لعل مما ميز الأسواق في إفريقية في أزمنة الموحدين والحفصيين، خضوعها لنظام شديد، سواءً في الرقابة، أو التنظيم، أو مكافحة الغش ومنع التدليس، والإشراف على الصفقات التجارية. وكان جُل ذلك بيد المحتسب[4] ، وكان من

---

(١) حسن حسني: ورقات عن الحضارة، جـ١، ص٧١-٧٢ .

(٢) المرجع نفسه، والجزء، ص٧٢ .

(٣) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٥١٠ .

(٤) عرفت أفريقية نظام الحسبة بعد الفتح الإسلامي، وكان تعيين المحتسب بيد ولاة القيروان، إلى أن تولى القاضي «سحنون» قضاء أفريقية عام ٢٣٣هـ/ ٨٣٧م، فأصبح ينظر بنفسه في شئون الأسواق، واتخذ أمناء ليساعدوه، وكان يؤدب على الغش، انظر: الحبيب الجنحاني: المغرب الإسلامي، الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٧م، ص٧٠ .

المهام المناطة به مكافحة عمليات الغش بكافة صوره، وعدم التهاون في معاقبة من يُضبط متلبسًا بالغش، وكان باستطاعته طرد الغشاشين، أو مصادرة بضاعتهم، والتصديق بها على الفقراء[1] .

وبالرغم مما يبذله المحتسب من جهد، لمكافحة الغش، وما يتخذه من أعوان لمساعدته على أداء مهامه، إلا أن بعض الباعة من ضعيفي النفوس، لا يتورعون عن ممارسة الغش، خاصة في المواد المعدة للأكل. يقول المالقي: «وكثرة الملح في الخبز يثقله في الوزن، ويوفيه للتقليب، فيظهر التقليبين والنطرون[2] فيه يُطلق البطن، ويولد العطش، ويورث البواسير، وكثرة الخميرة فيه يعجله للطبخ. . . إلخ[3] . ويستطرد المؤلف، في ذكر العديد من المفاسد التي تجري في هذا النوع من الأسواق، فيقول: «وأما عملة الإسفنج والهرائس والمجبنات والمقلوة، فمفسودهم أكثر الناس خديعة في الميزان»[4] .

ثانيًا: أمين السوق:

وغالبًا ما يكون لكل نوع من السلع أمين، ويتم اختياره من بين ثقاة الناس، خاصة الحرفيين المتقنين لعملهم[5] . ومن مهامه فحص البضاعة عند البيع، ومراقبة جودتها، ومنع الغش فيها، وورد ذكر لبعض الأمناء في ثنايا المصادر، منهم: أمين العطارين، وكان دكانه خارج باب منارة، وأمين الجزارين، وأمين سوق السقاطين، وأمين سوق الصباغين، وكثيرًا ما يرد لقب «أمين» دون تحديد الاختصاص أو المهنة، وربما جاءت اللفظة بصيغة الجمع «أمناء السوق التجاري»، وعلى العموم فإن غالبية المهن كان لها أمين خاص بها[6] .

---

(١) إبراهيم القادري بوتشيش: مرجع سابق، ص١٠١ .

(٢) النطرون: مادة تستخدم في إعداد الخبز وصناعته.

(٣) للمزيد انظر: المالقي: مصدر سابق، ص٥٠ وما بعدها.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥١ .

(٥) ابن عبدون (محمد بن أحمد التجيبي): كتاب الحسبة (ضمن ثلاث رسائل أندلسية في القضاء والحسبة، تحقيق: ليفي بروفنسال، المعهد الفرنسي، القاهرة، ١٩٥٥م)، ص٢٤٤؛ محمد حسن: مرجع سابق، جـ١ ص٥١٣ .

(٦) محمد حسن: مرجع سابق، جـ١، ص٥١٤ .

ولأن هؤلاء الأمناء تابعون للمحتسب، فإنه كان دائم المراقبة لهم، فلا يُكَلِّف شخصًا- أو فريقًا- بعينه لمراقبة سوق واحد فقط، بل ينقلهم بين الأسواق، ليضمن عدم مجاملتهم لتاجر معين، أو قبول رشوة من تاجر ما، أو التساهل أو غض الطرف عن منكر يحصل في السوق.

ولقد فطن ابن عبدون للإغراءات التي كان يقدمها بعض التجار للأمناء والتي بدورها تجعلهم يغضون أبصارهم عن بعض المخالفات والمنكرات، والتي هي ولاشك نوع من الرشوة، لذلك نصح المتحسبين بعدم أخبار أعوانهم-.من الأمناء وغيرهم- عن وقت خروجهم لمراقبة السوق، ولا عن السوق التي سيتولون مراقبتها، ليكون عنصر المباغتة حاضرًا، مما يُسهل كشف عمليات الغش والتلاعب[1] .

ثالثًا: العاملون في الأسواق:

[أ] **الدلالون:** ومفردها دلال، - ودلالة- الذي ينادي على السلعة، مقابل أجر. وقد يُطلق على الدلالين، «الدوازة أو السواقة». وهم باعة متجولون يجوبون الأسواق، وربما القرى للبيع والشراء، كما أن من مهام الدلال التوسط بين التجار- سواء الغرباء أو أهل المنطقة- وبين المشترين، ويقوم الدلال أيضًا باصطحاب التجار إلى «كتاب الوثائق» لتحرير عقد البيع بين الطرفين، وربما قام بتوزيع البضائع القادمة على الحوانيت، ليقوم أولئك ببيعها على مرتادي السوق، كما يقوم الدلال بتعريف التجار القادمين من خارج البلاد، بمواضع بيع السلع التي جلبوها معهم، وتعريف أهل الحوانيت على التجار، كما يُؤجَّر على بيع السلع في المزادات العلنية، والتي غالبًا ما تتم بعد صلاة العصر. ويحضر ساحة المزادات- عادة- ثلاثة، هم: البائع والمشتري والدلال، وكان عدد الدلالين يتوقف على أهمية المنتج أو السلعة المراد بيعها، لذا فمن المعقول أن يكون عدد

---

(١) ابن عبدون: مصدر سابق، ص٩ .

دلالي أسواق الملابس أكثر من غيرهم، ولم تكن هذه الحرفة حكرًا على المسلمين من أهل البلاد، بل شاركهم فيها اليهود أيضًا[1] .

ولم تقتصر هذه المهنة على الرجال، وحسب، بل مارستها بعض النسوة، وكان يطلق عليهن لقب «السواقة»، وكانت الواحدة منهن، تنتقل من دار إلى أخرى، تعرض على النساء بضائع متنوعة، وتعف النساء من الذهاب إلى الأسواق، وكانت مهنة رائجة في الوسط النسائي[2] .

[ب] **السماسرة:** مفردها سمسار، وهو الذي يدور بالسلعة على التجار وغيرهم، وفي حالات كثيرة يزيد على السلعة كما يُعرِّف بقدوم السلع، وينتقل من سوق إلى أخرى، ويدخل حتى سوق النساء، وهو عالم بالأسعار وبالتجارة، وله حانوت يبيع فيه ويشتري[3] .

[ب] **الصاحة:** مفردها صياح، وهو المنادي على السلعة مقابل أجر، وغالبًا ما يقوم التاجر صاحب السلعة باستئجاره، وله أحكام فقهية في كتب «النوازل الفقهية» نص عليها الفقهاء للمحافظة على حقه، إذا ما اختلف مع صاحب السلعة، لذلك ارتبط هؤلاء الصاحة بالمزادات العلنية، وبعضهم لهم حوانيت في السوق، يمكثون فيها حتى إذا ما احتاجهم التجار وجدوهم[4] .

[جـ] **الجلابون:** جمع مفرده جلاب، وهم الذين يمدون المدن والأسواق بما تحتاجه من المواد الخام والاستهلاكية، ويقومون بالطواف على القرى والبوادي،

---

(١) انظر: الونشريسي: مصدر سابق، جـ٥، ص٢٠٢، محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٣م ص٦٠١؛ حاييم زعفراني: ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، ترجمة: أحمد الشعلان؛ عبدالغني أبو العزم، المغرب، ١٩٨٧م، ص٢٥ .

(٢) ابن مرزوق (محمد بن مرزوق التلمساني): المسند لصحيح الحسن في مآثر مولانا أبي الحسن، تحقيق: ماريا فيجيرا، الجزائر، ١٩٨١م، ص١٩٤ .

(٣) انظر: ابن رحال (أبو علي، الحسن الهمذاني) كشف القناع عن تضمين الصناع، تحقيق: محمد بن الأجفان، تونس، ١٩٨٦م، ص١٠٠- ١٠١ .

(٤) المصدر نفسه، ص١١٦ .

ويجلبون معهم البضائع لبيعها في أسواق المدن، ومن كان منهم مختص بجلب الحبوب سُمي «ميارًا»، وهم يستفيدون- غالبًا- من فرق السعر بين السلع في القرى والمدينة[1] .

العوامل المؤثرة في حركة السوق:

تأثرت حركة أسواق تونس في مدها وجزرها، بعدة عوامل متباينة، وكان لبعض هذه العوامل آثارها السلبية، حيث انكمش حجم التجارة، وأحيانًا توقفت حركة البيع والشراء تمامًا، كما ارتفعت الأسعار أحيانًا، ورافق ذلك كساد تجاري، وبعض العوامل المشار إليها، كان للدولة يد فيها والبعض الآخر ارتبطت بالأحوال الطبيعية، وإليك مزيدًا من التفاصيل عن كل منها:

أولاً: العوامل التي ترتبط بالدولة (العوامل غير الطبيعية):

(أ) نظام الاحتكار:

لقد ترك هذا النظام آثاره السلبية على حركة التجارة في تونس، في الفترة موضع الدراسة، وكانت الدولة هي التي تتبنى هذا النظام، فمثلاً في سوق «رحبة الغنم» كان باستطاعة عدد محدود من الجزارين شراء المواشي لذبحها، بينما يُمنع آخرون من الشراء من السوق مباشرة، ولم تكن السلطة بمنأى عن هذا، بل أكثر من ذلك، اشترك بعض السلاطين مع بعض الجزارين في الإضرار بالبدو، وذلك بفرض إتاوة على جلاب المواشي من البادية سموها «شاة العادة»[2] .

ومن أنواع الاحتكار أيضًا ما يفعله بعض تجار المدينة، من «تلق للركبان» القادمين من خارج المدينة، ومساومتهم على ما معهم من بضاعة، قبل أن تدخل

---

(١) المالقي: مصدر سابق، ص٣٩، ٧٦؛ أحمد الطاهري: عامة قرطبة في عصر الخلافة، المغرب، ١٩٨٨م، ص٨٤، ١٠٤-١٠٥، ١٣٢ .

Stillman. N. A: The Eleventh Century Merchant House of Nawkal (Agniza Studyd) Jesho Vol XV, part1, April, 1973, p. 273 .

(٢) محمد حسن: مرجع سابق، جـ٢، ص٤٨٥-٤٨٦ .

السوق، ويُعرف سعرها الحقيقي، وعادة يبخس أولئك التجار ثمن البضاعة الجديدة، مستغلين جهل جالبها بسعرها داخل المدينة، ويبيعونها بأضعاف مضاعفة[١] .

ولقد أضر تهافت الناس على السلع المستوردة[٢] ، بطائفة من العطارين الذين يتجارون بمنتجات محلية، فرفع أولئك المتضررون شكوى إلى قاضي الجماعة «عمر بن عبدالرفيع»[٣] ، والذي أجبرهم - بدوره- على التوقف عن ذلك[٤] .

(ب) نظام التسعير:

كانت الدولة تلجأ إلى هذا النظام لتخفيف الأزمات الاقتصادية[٥] ، وأحيانًا يكون منشأه أزمة سياسية[٦] . إذ تبادر الدولة لتحديد الأسعار، لرفع المعاناة عن كاهل الرعية، وإن كان البعض يرى عدم التعميم في هذه المسألة، بمعنى استثناء بعض المواد الرئيسية من عملية التسعير، كالقمح والشعير، إذ هما المادتان الرئيسيتان لغذاء الإنسان والحيوان، وربما أدى تسعيرهما- من وجهة نظرهم- إلى احتكارهما من قبل بعض التجار، مما يرفع سعرهما، وربما عجز بعض فئات المجتمع عن توفير ثمنهما، مما يزيد من معاناة الناس، وليس التخفيف عنهم[٧] .

---

(١) البرزلي (أحمد بن محمد البلوي): جامع مسائل الأحكام، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب الهيلة، بيروت، ٢٠٠٢م، جـ٣، ص٢٣٢-٢٣٤ .

(2) Dufaurcq, L, Espagne Calalane et. le Magerib aux X111 et XIV Siecles. Paris. 1966, p. 67 .

(٣) تولى القضاء بطريقة لم تخلُ من الشك، حيث رشح نفسه لهذا المنصب، بل سعى إليه بكل ما أوتي من قوة، وذلك خلفًا للقاضي محمد بن عبدالسلام، عام ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م. فأسند إليه منصب «قاضي الجماعة»، وهو المسير لأكثر شئون الأسواق. انظر: الزركشي: مصدر سابق، ص١٨٠ .

(٤) روبار برنشفيك: مرجع سابق، جـ٢، ص٢٥٥ .

(٥) محمد حسن: مرجع سابق، جـ٢، ص٦١٤ - ٦١٨ .

(٦) المرجع نفسه، جـ٢، ص٦٣٨، ٦٧٧ - ٦٨٣ .

(٧) ابن عبدون: مصدر سابق، ص١٢٠ ؛ Dufaurcq: Op Cit. P. 179.

وكان صاحب السوق يأمر أهل الريف، إذا جاءوا بالطعام لبيعه أن يدخلوا به السوق، وألاَّ ينزلوه في الفنادق، حتى لا يشتري الكمية تاجر واحد، أو عدد محدود من التجار، فيحتكرونه ويتحكمون في رفع سعره[1] .

(ج) الضرائب:

لا تقل مسألة فرض الضرائب في التأثير على السوق، عن العاملين السابقة الإشارة إليهما، وعمدت الدولة الحفصية-مثل أكثر الدول آنذاك- إلى فرض الضرائب ثابتة، وأخرى طارئة، تلجأ إليها السلطة الحاكمة كلما احتاجت.

ومن الضرائب التي وردت في المصادر في الفترة موضع الدراسة، ضريبة «مغرم السوق» وأصل وضعها كان عن طريق اتفاق «أهل الحلِّ والعقد» عليها لسد عجز طرأ على بيت المال، وكانت تؤخذ من التجار والباعة والصناع[2] .

واستمرت مسألة فرض الضرائب على مختلف الحرف والبضائع، وكان يستفيد من تلك الضرائب، أهل بيت المال، وبعض من لهم صلة بهم، وكبار التجار والحرفيين، والمضاربين بالأسواق وجُباة الضرائب سواء كانوا من أهل البلاد، أم من الأجانب[3] .

ومن الضرائب التي ورد ذكرها في المصادر تلك التي عُرفت باسم «مُكس الباب»، حيث كان الجباة لها ينتظرون عند أبواب المدينة لأخذ تلك الضريبة، ويبدو أنها ارتبطت بنازلة من النوازل، ولم تكن مستمرة، والعجيب أن بعض قضاة تونس كانوا يتقاضون أجورهم من ريع تلك الضريبة[4] .

---

(١) صالح أبو دياك: النظام المالي عند الحفصيين، مجلة الدراسات التاريخية، ع٢٢، س٧، دمشق، ١٩٨٦، ص٩١ .

(٢) الونشريسي: مصدر سابق، جـ٥، ص٣٢ .

(٣) لجأت الدولة الحفصية - أحيانًا- إلى الاستعانة ببعض الخبراء الأجانب في عملية الجباية، وأخذت هذه الحرفة أحيانًا طابعًا أسريًا، يورثها الأرب إلى أبنائه، مثل أسرة «بني سعيد»، الجالون من الأندلس، حيث كانت ديارهم في «قلعة يحصب» القريبة من غرناطة. ولم يتردد الحفصيون في استخدام أهل الذمة ممن كان لديهم خبرة في جباية الضرائب. انظر: الحكيم: الدوحة المشتبكة ص١٣٧-١٣٨؛ صالح أبو دياك: مرجع سابق، ص٩٤ - ٩٥ .

(٤) الونشريسي: مصدر سابق، جـ٦، ص١٥٢ .

ومن الضرائب أيضًا «حقوق الأرض» وهو رسم فرض على الأماكن التي تشغلها بضائع التجار، حين تُطرح للبيع في ساحة السوق، أو على الدكاكين نفسها؛ إذ إن الدولة هي المالكة لتلك الأراضي، سواء كانت مبنية أو أرض فضاء[1] . ولعل هذا ما قصده أحد الباحثين حين أشار إلى أن أسواق تونس، كانت تدر أموالاً طائلة على أحد سلاطين الحفصيين في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي[2] .

وأرى أنه من الأنصاف ضرورة الإشارة إلى أن بعض السلاطين، عمل على إلغاء الضرائب، أو بعضها، وعلى رأسهم السلطان أبو فارس عبدالعزيز (٧٩٦-٨٣٧هـ/ ١٣٩٤-١٤٣٤م) الذي «ترك مجاب لوجه الله سبحانه وتعالى» وخصص دخل بعض الضرائب لأعمال البر والخير ومنها[3] :

١- مجبي سوق العطارين، وقدره مائتان وخمسون دينارًا ذهبًا.

٢- مجبي رحبة الغنم، وقدره عشرة آلاف دينار ذهبًا.

٣- مجبي فندق الخضرة، وقدره ثلاثة آلاف دينار ذهبًا.

٤- مجبي فندق الملح، وقدره ألف دينار ذهبًا.

٥- مجبي فندق القشاشين، وقدره مائة دينار ذهبًا.

٦- مجبي سوق الصفارفين (النحاس)، وقدره خمسون دينار ذهبًا.

٧- مجبي سوق العزافين، وقدره خمسون دينار ذهبًا.

٨- مجبي سوق الصابون وقدره ستة آلاف دينار ذهبًا. وأباح للناس صُنعه بعد أن كان مقصورًا على الدولة، متوعدًا فاعله بعقوبة مالية وبدنية قاسية.

ومما لاشك فيه أن إرهاق التجار في الأسواق بالضرائب، يؤدي إلى الكساد، ولا يشجع على العمل والإنتاج، ولا البيع والشراء، وقد مرت على

---

(١) ابن خلدون (عبدالرحمن): المقدمة، دار الشعب، القاهرة (د.ت)، ص٢٥٠ .

(٢) روبار برتشفيك : مرجع سابق، جـ٢، ص٢٥٠ . والسلطان المقصود هو: (أبو عمرو عثمان ، ٨٣٩ - ٨٩٢هـ/ ١٤٣٦- ١٤٨٨م) .

(٣) الزركشي: مصدر سابق، ص٢٣٦ .

أسواق تونس فترات من الكساد التجاري، وساءت معها أحوال التجار حتى جاء في وصفهم - مِنْ شاهد عيان- «ملك تونس يثقل كاهلهم- التجار- بالضرائب، وبذلك غدت معيشتهم ضنكًا»[1] .

ومن الأمور التي لها تأثير كبير في السوق، والدولة هي المتسببة فيه، «تدهور النظام النقدي للدولة»، حيث أصاب البلاد التونسية في عصر الحفصيين شيء من هذا، ففي منتصف القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، أرغم الناس على التداول بالنقود النحاسية «الحندوس، وتعني السوداء» بدلاً من الدنانير الذهبية والدراهم الفضية[2] ، ولم تسلم تلك العملة النحاسية من التزييف والغش[3] .

ولكثرة الغش الذي حل بالعملات لجأ بعض الناس إلى التعامل بالمقايضة، وهذا ما تم في سوق «الربع»[4] ، وشهد أحد المعاصرين، عملية مقايضة في أسواق تونس، وسجلها بقوله: «إن رجلاً اشترى قمحًا من آخر إلى أجل بثمن محدد، فلما حل الأجل، أخذ الدائن زيتًا عوضًا عن ثمن القمح»[5] .

ثانيًا: العوامل الطبيعية:

ونقصد بها العوامل التي تركت أثرها على السوق، ومصدر طبيعي، وفي مقدمتها الأوبئة والمجاعات، والتي تعرضت تونس إلى كثير منها، في أوقات تطول حينًا وتقصر حينًا وتقصر أحيانًا[6] . ومن جملتها ما حصل في أعوام (٧٤٨-٧٥٠هـ/ ١٣٤٦-١٣٤٧م)، حيث عم الطاعون الأسود العالمي، فكان

---

(١) الحسن الوزان: مصدر سابق، جـ٢، ص٩١ .

(٢) ضُربت الفلوس النحاسية في عهد السلطان المستنصر بالله الحفصي (٦٦٠هـ/ ١٢٦٢م). انظرالزركشي: مصدر سابق، ص٨٠ .

(٣) الزركشي: مصدر سابق، ص٨٠؛ حسن حسني: ورقات عن الحضارة، جـ١، ص٤٥٨- ٤٥٩ .

(٤) البرزلي: مصدر سابق، جـ٣، ص٢٤٥-٢٤٧ .

(٥) الونشريسي: مصدر سابق، جـ٥، ص٨٩؛ جـ١٠، ص٤٣٦ .

(٦) يُقال: إن الوباء يظهر في بلاد البربر على رأس كل عشر سنوات، أو خمس سنة. انظر: الحسن الوزان: مصدر سابق، جـ١ ص٦٨ .

ضحاياه في تونس يوميًا مائة نفس[1] ، فاشتد الغلاء حتى بِيع قفيز القمح بثمانية دنانير[2] . وبعد حوالي خمس سنين من انتهاء ذلك الطاعون، عاد شبحه ليظهر من جديد، فارتفعت أسعار الأطعمة في تونس، وقفز القفيز من القمح إلى أحد عشر ديناراً، والشعير إلى النصف من ذلك[3] . وفي عام (٨٧٣هـ/ ١٤٦٨م) عم الوباء إفريقية حتى قدر عدد الوفيات يوميًا في تونس بالآلاف[4] ، وأعقب ذلك مجاعة عظيمة، وعدمت الأقوات ووصل ثمن القفيز من القمح إلى عشرين ديناراً ذهبًا، والشعير عشرة دنانير، وكان الناس يموتون حتى في الأزقة والأسواق[5] .

ومادمنا بصدد تعداد آثار العوامل الطبيعية على الأسواق التونسية، فلا تفوتنا الإشارة إلى الزلازل، فاهتزت البلادِ التونسية بشدة في عام (٨٥٠هـ/ ١٤٤٦م) وتضررت الدور والأسواق وأصاب الناس ذعر شديد[6] .

والحقيقة أن السلطة في بلاد تونس، لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء ما حل بالبلاد من أزمات، فقد حاولت تفادي خطورة ما حصل، أو العمل على تخفيف وقعه، ومن الإجراءات التي اتخذت لمواجهة ذلك[7] :

١- منع بيع المواد الأساسية (من طعام، وإدام، وفواكه يابسة. . .إلخ) أو إخراجها إلى بلد آخر.

٢- إغلاق أبواب المدينة، في وجه النازحين إليها، من البادية والأرياف والقرى.

٣- حث الأغنياء وميسوري الحال على مد يد العون، والمساعدة لجيرانهم من المحتاجين والفقراء، وكان قاضي البلد، وأهل الحل والعقد فيه، يشرفون بأنفسهم على تنظيم هذه العملية التضامنية.

---

(١) الونشريسي: مصدر سابق، جـ٧، ص٨٦-٩٠؛ ابن أبي دينار: مصدر سابق، ص١٤٧ .

(٢) ابن أبي دينار: مصدر سابق، ص١٥٨ .

(٣) الزركشي: مصدر سابق، ص٩٥ .

(٤) ابن أبي دينار: مصدر سابق، ص١٥٨ .

(٥) محمد حسن: مرجع سابق، جـ٢، ص٦٣٢ .

(٦) ابن أبي دينار: مصدر سابق، ص١٥٨ .

(٧) محمد حسن: مرجع سابق، جـ٢، ص٦٢٦ .

الخاتمة

اتضح من الدراسة أهمية الموقع الجغرافي لتونس، خاصة في عصر الدولة الحفصية، مما نشط حركة التجارة فيها، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكان لثرواتها الطبيعية، من زراعية ومعدنية ومائية، دور بارز في انتعاش الأسواق وازدهارها، وكان للصناعات- كذلك- إسهامها الواضح في نشاط حركة الأسواق التونسية.

وبينت الدراسة أيضًا كثرة الأسواق في مدينة تونس، وتنوعها، والعاملون فيها، والجهاز الذي يديرها، والعوامل الطبيعية، وغير الطبيعية التي تركت آثارها على أسواق تونس.

وفي الختام، فإن كان في الدراسة نتائج إيجابية، فهذا من توفيق الله وحده، وإن اعتراها قصور فمن نفسي، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

١- ابن الآبار (أبو عبيد الله، محمد بن عبد الله، ت٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م).

- الحلة السيراء، تحقيق: حسين مؤنس، مصر، ١٩٨٥م .

٢- الإدريسي (أبو عبدالله، محمد بن عبدالله بن إدريس، ت٥٥٨هـ/ ١١٦٢م):

- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مصر، ٢٠٠٤م .

٣- البرزلي (أبو القاسم، أحمد بن محمد البلوي، ت٨٤١هـ/ ١٤٣٨م):

- جامع مسائل الأحكام. تقديم وتحقيق: محمد الحبيب الهيلة، بيروت، ٢٠٠٢م.

٤- البكري (أبو عبيد، ت٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م).

- المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، بغداد، (د.ت) .

٥- التجاني (أبو محمد، عبدالله بن محمد، ت أوائل القرن ٨هـ/ ١٤م).

- رحلة التجاني. تقديم: حسن حسني عبد الوهاب، تونس، ١٩٩١م .

٦- الحسن الوزان (ابن محمد الوزان، المعروف بـ«ليو الإفريقي»، ت٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م) .

- وصف إفريقيا. ترجمة: محمد حجي؛ محمد الأخضر، بيروت، ١٩٨٣م .

٧- الحكيم (أبو الحسن، علي بن يوسف، توفي منتصف القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر) .

- الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة. تحقيق: حسين مؤنس، مصر، ١٩٨٦م.

٨- الحميري (محمد بن عبدالله بن عبدالمنعم، تمام كتابه عام ٨٦٦هـ/ ١٤٦٣م) .

- الروض المعطار في خبر الأقطار. تحقيق: إحسان عباس، بيروت ١٩٨٣م.

٩- ابن حوقل (أبو القاسم، محمد بن علي البغدادي، ت٣٦٨هـ/ ٩٦٣م).

- صورة الأرض، بيروت، ١٩٧٩م .

١٠- ابن خلدون (عبدالرحمن ، ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م) .

- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. بيروت، ١٩٧٩ م.

- المقدمة. دار الشعب، القاهرة، (د.ت) .

١١- ابن خلكان (أبو العباس، شمس الدين أحمد، ت ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م) .

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق: يوسف علي طويل؛ مريم قاسم طويل، بيروت، ١٩٩٨م .

١٢- ابن أبي دينار (أبو عبدالله ، محمد بن أبي القاسم الرعيني، ت أواخر القرن ١١هـ/ ١٧م).

- المؤنس في أخبار أفريقية وتونس. تحقيق: محمد شمام، تونس، (د.ت).

١٣- ابن رحال (أبو علي، الحسن الهمزاني، ت٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م) .

- كشف القناع عن تضمين الصناع، تحقيق: محمد بن الأجفان، تونس، ١٩٨٦م .

١٤- ابن رشيق القيرواني (أبو علي، حسن القيرواني، ت ٤٥٦هـ/ ١٠٦٣م).

- أنموذج الزمان في شعراء القيروان. جمعه وحققه: محمد العروسي المطوي؛ بشير البكوش، تونس، ١٩٨٦م .

١٥- الزركشي (أبو عبدالله، محمد بن إبراهيم، ت ٨٩٤هـ/ ١٤٨٨م).

- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية. تحقيق: الحسن اليعقوبي، تونس، ١٩٨٨م.

١٦- الزهري (أبو عبدالله، محمد بن أبي بكر، ت أواسط القرن ٤هـ/ ١٠م).

- كتاب الجغرافية. تحقيق: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

١٧- ابن سعيد المغربي (أبو الحسن، علي بن موسى، ت٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م).

- كتاب الجغرافيا. تحقيق: إسماعيل العربي، الجزائر، ١٩٨٢م .

١٨- ابن الشماع (أبو عبدالله، محمد بن أحمد، ت٨٦١هـ/ ١٤٥٦م).

- الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية. تحقيق: الطاهر المعموري، ليبيا، تونس، ١٩٨٤م.

١٩- أبي الضياف: أحمد.

- إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان. تحقيق: لجنة من كتابة الدولة للشئون الثقافية والأخبار، تونس، ١٩٦٣م.

٢٠- ابن عبدون (محمد بن أحمد التجيبي).

- كتاب رسالة في القضاء والحسبة، ضمن كتاب ثلاث رسائل أندلسية، تحقيق: ليفي بروفنسال، المعهد الفرنسي، القاهرة، ١٩٥٥م .

٢١- ابن عذاري (أبو العباس، أحمد بن حمد المراكشي، ت القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي).

- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. تحقيق: محمد إبراهيم الكناني؛ وآخرين، المغرب، ١٩٨٦م، قسم الموحدين.

٢٢- عبد اللطيف البغدادي: موفق عبداللطيف بن يوسف (٧٤٩هـ/ ١٢٣١م).

- الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، تحقيق: أحمد غسان سبانو، دمشق، ١٩٨٣م.

٢٣- عبدالله الترجمان.

- تحفة الأريب في الرد على أهل الصليب. تحقيق: الطاهر المعموري، تونس، (د.ت).

٢٤- العمري (شهاب الدين بن فضل الله، ت٧٤٧هـ/ ١٣٤٨م).

- مسالك الأبصار وممالك الأمصار. تحقيق: مصطفى أبو ضيف، المغرب، ١٩٨٨م.

٢٥- ابن قنفذ (أحمد بن الحسين، ت ٨٠٩هـ/ ١٤٠٦م).

- الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية. تحقيق: محمد الشاذلي النيفر؛ عبدالمجيد التركي، تونس، ١٩٦٨م.

٢٦- القلصادي (أبي الحسن الأندلسي ت ٨٩١/ ١٤٨٦م):

- رحلة القلصادي: تحقيق: محمد أبي الأجفان. تونس ١٩٨٥م.

٢٧- ابن مرزوق (محمد بن مرزوق التلمساني، ت٧٨١هـ/ ١٣٧٩م).

- المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا أبي الحسن. تحقيق: ماريا خيسوس فيجيرا، الجزائر، ١٩٨١م.

٢٨ - ابن ناجي (عبدالرحمن بن محمد الدباغ، ت٦٩٦هـ/ ١٣٩٨م).

- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان. تونس، ١٣٢٠هـ، جـ٢، جـ٤.

٢٩- المالقي، السقطي (أبو عبدالله، محمد بن أبي محمد، ت ١٠٩٦هـ/ ١٩٨٤م).

- في أدب الحسبة. تحقيق: حسن الزين، دار الفكر الحديث، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٠- مجهول:

- الاستبصار في عجائب الأمصار. تحقيق ومراجعة: سعد زغلول عبدالحميد، بغداد، ١٩٨٦م.

٣١- الونشريسي (أحمد بن يحيى، ت ٩١٤هـ/ ١٥٠٨م).

- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، نشر محمد حجي وآخرون، بيروت، ١٩٨١م، جـ٥ .

٣٢- ياقوت الحموي (شهاب الدين أبو عبدالله، ت٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م).

- معجم البلدان، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣٣- اليعقوبي (أحمد بن يعقوب بن جعفر، ت٢٨٤هـ/ ٨٩٧م).

- البلدان. على هامش كتاب الأعلاق النفيسة، ليدن، ١٨٩٣م.

ثانياً: المراجع:

١- إبراهيم حركات.

- النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى، المغرب، ١٩٩٦م .

٢- إبراهيم عبدالقادر بوتشيش.

- الأسواق في المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط وتنظيماتها ومعطياتها الاجتماعية، بيروت، ٢٠٠٢م .

٣- إحسان عباس.

- العرب في صقلية، مصر، ١٩٥٩م .

٤- أحمد الطاهري.

- عامة قرطبة في عصر الخلافة، المغرب، ١٩٨٨م.

٥- حاييم زعفراني.

- ألف سنة من حياة اليهود في المغرب، ترجمة: أحمد شحلان؛ عبدالغني أبو العزم، المغرب، ١٩٨٧م.

٦- الحبيب الجنحاني.

- المغرب الإسلامي «الحياة الاقتصادية والاجتماعية»، الدار التونسية، ١٩٧٧م .

٧- حسن حسني عبدالوهاب.

- ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، تونس، ١٩٧٢، جـ١ .

- خلاصة تاريخ تونس، تونس.

٨- حسين مؤنس.

- وثائق المرابطين والموحدين، القاهرة، ١٩٩٧م .

٩- الحشائشي؛ محمد بن عثمان.

- العادات والتقاليد التونسية. دراسة وتحقيق: الجيلاني بن الحاج يحيى؛ تقديم: محمد اليعلاوي، تونس، ١٩٩٤م .

١٠- روبار برنشفيك .

- إفريقية في العهد الحفصي. ترجمة: حمادى الساحلي، بيروت، ١٩٨٨م.

١١- زامباور.

- معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي. أخرجه: زكي محمد حسن وحسن أحمد محمود، وآخرون، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٢- صالح أبو دياك.

- النظام المالي عند الحفصيين، مجلة الدراسات التاريخية، العدد٢٢، السنة٧، دمشق، ١٩٨٦م.

١٣- عبد الحليم عويس.

- دولة بني حماد، القاهرة، ١٩٩١م .

١٤- عبدالعزيز الدولاتيلي.

- مدينة تونس في العهد الحفصي، ترجمة: محمد الشابي؛ عبدالعزيز الدولاتيلي، تونس، ١٩٨١م.

١٥- عبدالواحد ذو النون طه.

- الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال إفريقية والأندلس، بغداد ١٩٨٢م.

١٦- عز الدين أحمد موسى .

- النشاط الاقتصادي في المغرب، مصر، ١٩٨٣م.

١٧- عطا أبو رية .

- اليهود في ليبيا وتونس والجزائر، القاهرة، ٢٠٠٥م .

١٨- محمد العروسي المطوي.

- السلطنة الحفصية تاريخها السياسي، ودورها في المغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.

١٩- محمد حسن:

- المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ١٩٩٩م.

٢٠- محمد عبدالستار عثمان.

- المدينة الإسلامية، الكويت، ١٩٨٨ .

٢١- محمد عبدالوهاب خلاف.

- تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس، الكويت، ١٩٨٤م.

٢٢- محمد عمارة:

- قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٣م .

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

1- Amari, Michael: I diploma Arabi Del R. Archivio Fiorentinn, V1, Firenz, le monnier, 1863.

2- Ben Sassan, Menahem: Varieties of inter- Communal Relation in the Geonic Period in Daniel Franked, the Jews of Medieval Islam Leiden. 1995 .

3- Dufaurcq: L, Espagme Calane Et.Le Magerib aux XIII et xlv Siecles. Paris, 1966 .

4- Goitein, S. D: Amediterranean Society, the Jewi Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of the Cairo GENIZA 969-1250, Volume, 4 .

- Bankers Accounts form the Eleventh Country A.D. (JES HO) V1 X 1966 .

5- Stillman . N. A: The Eleventh Century Merchant House ofn Awkal (Ajeniza Study) Jesho Vol xv1 part1 Apil 1973 .